

سلسلة نقائس الفكر الإسلامي

- ١ -

الذكورة في أحكام الجواهر والأعراض تأليف

الحسن بن متوية البخاري المعتزلي
(المتوفى سنة ٤٦٩ هـ)

تحقيق وتقديم وتعليق

د. فيصل بدير عون
كلية الآداب - جامعة عين شمس

د. سامي نصر لطف
كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصدير

د. إبراهيم مذكور
رئيسة مجمع اللغة العربية

دار الثقافة
للطباعة والنشر
بالقاهرة



تصدير

لاشك في أن البعثة المصرية للخطوط التي أرسلت إلى اليمن عام ١٩٥١ كانت موفقة كل الترفيق ، فقد زودتنا بزيادة وفيرة عن الفكر الإسلامي عامة والفكر المعتزلي خاصة . وكم كانت معلوماتنا عن هذا الأخير محدودة وناقصة ، غير مباشرة وظالمة أحيانا ، عدا عليها تحامل بعض المدارس وتعصبها ، وأضيف إليها ما ليس منها ، ومن بين ما حملته إلينا هذه البعثة قدر من مؤلفات القاضي د عبد الجبار ، (سنة ٤١٤ هـ — سنة ١٠٢٣ م) وفي مقدمتها موسوعته الكبرى التي تقع في عشرين جزءا وهي د كتاب المغني ، الذي لم يصلنا منه إلا أحد عشر جزءا ، وآخر مشكوك فيه . ومع ذلك لم نتردد في إخراج ما توفر لدينا منه ، سدا للحاجة ورغبة في أن يعين ذلك على استكمال ما بقي ، وبذلنا في سبيل الكشف عن الباقي ما استطعنا من جهد ، دون جدوى حتى الآن ، وعسى أن يتحقق أملنا يوما ما . والقاضي د عبد الجبار ، أشعري قديم اجتذبه آراء المعتزلة ، على عكس ما صنع أبو الحسن ، وهو دون نزاع إمام الاعتزال في صحوته الأخيرة إبان حكم البويهيين . وإذا كان المعتزلة الأول قد بادى جل إنتاجهم ، فإن زبديّة اليمن احتفظوا لنا بقدر كبير من إنتاج المعتزلة المتأخرين . وهانحن أولاء نعالجه ونفقد منه ، ونكمل به بعض ما فات من نقص . وقد قامت حوله

دراسات في العشرين سنة الأخيرة ، ولا يزال هذا التراث في حاجة إلى مزيد من البحث والدرس .

ولعب الجبار مدرسة ازدهرت في القرن الخامس الهجري ، وهو قرن عامر بكبار الفلاسفة والعلماء والمتكلمين وامتدت في اليمن إلى اليوم . ومن تلامذة عبد الجبار المباشرين ابن متويه (سنة ٤٦٩ هـ - ١٠٧٦ م) ، أخذ عنه ، واحتفظ بترائمه وسجله ، وحاكاه تمام المحاكاة . حاكاه في نزعه الموسوعية ، فلم بأطراف الدوايات المحيطة به من علم وفلسفة ، وفرق وعقائد . وحاكاه في منهجه ، فتوسع مثله في الجمع والسرد ، والتحليل والتفصيل ، وعنى برد الآراء إلى أصحابها .

وما أشبه كتب التلميذ بكتب الأستاذ ، وقد يختلط الأمر أحيانا ، وتبرز التفرقة بينها ، وكتاب « التذكرة » الذي بين أيدينا خير شاهد على ذلك ، فهو ، وإن دار حول الجوهر وأعراضه ، يعرض لقضايا طبيعية وكيميائية ، ويعنى بالمشاكل الكلامية والميتافيزيقية ، ولم يفته أن يشير إلى شيء من علوم اللغة وفقها . وفيه أخذ ورد ، واعتراض وجواب ، على نحو ما أولع به عبد الجبار .

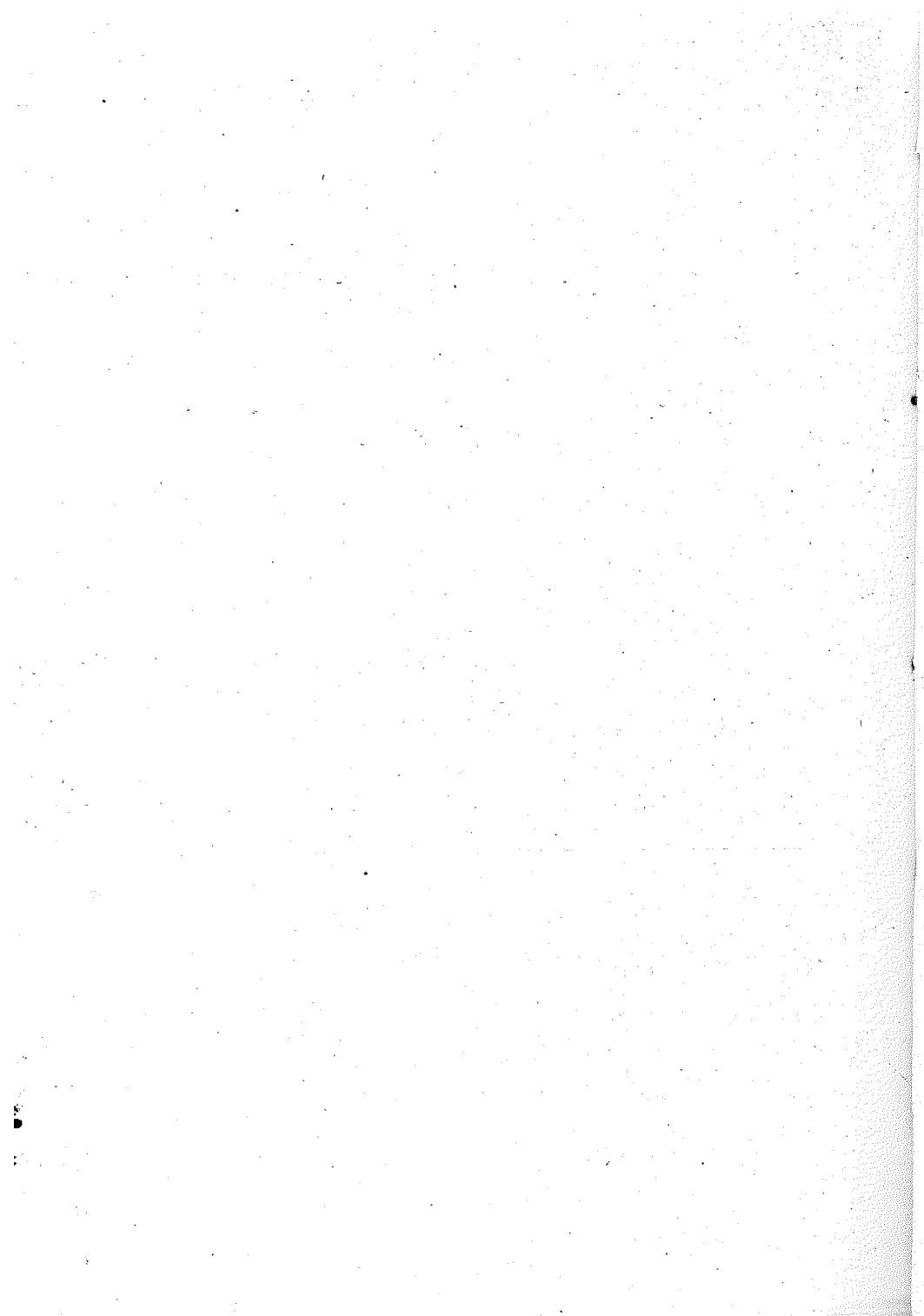
...

وهذا الكتاب ثمرة من ثمار بعثة اليمن التي أشرنا إليها من قبل ، وقد اضطلع بتحقيقه وإخراجه إثنان من شباب الفلاسفة الذين نعول عليهم في حمل الأمانة والاضطلاع بالرسالة ، وهما الدكتور « سامي نصر » والدكتور « فيصل عون » هكفا عليه منذ زمن ، ولقيا في إخراجه ما لقيا من هنت . وبرغم النسخ الثلاث التي عولا عليها صادقا صعبا كان لابد من تدليلها ، وقد أخذنا أنفسهما بمنهج

التحقيق العلمى ، وإن توسعا فى الحذف والزيادة رغبة فى الوضوح . واستعاننا
بالعناوين والتبويب والفواصل ، حرصا على الإيضاح . ولم يقنعنا بتحقيق النص ،
بل قدما له بمقدمة طويلة ، عرفنا فيها بالمؤلف وكتابه ، وشرحا منهجهما فى التحقيق
وأطالا فيه بعض الشيء ، ولخصا ماورد فى الكتاب من فصول وأبواب ، وختما
ببعض التعليقات والفهارس .

ولا أشك فى أن القارئ المتخصص سيقدر كل التقدير ما أضفنا إلى مكتبة
اليوم من ثروة ، وبأمل أن يتابع هذا الجهد والعطاء .

ابراهيم مذكور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

كان نزول القرآن الكريم على خاتم المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، حدثاً عالمياً عظيماً ، كما أنه يعد نقطة تحول كبرى في تاريخ الفكر الإنساني . ولا يستطيع أحد أن ينكر دور القرآن باعتباره عاملاً رئيسياً وهاماً في نشأة الفكر الفلسفي الإسلامي وتطوره ، بالإضافة إلى استيعاب كثير من الثقافات الأجنبية ، يونانية ، وفارسية ، وهندية ، مما أدى إلى نهضة علوم كثيرة ، وظهور علوم أخرى لم يكن لها وجود من قبل ، كعلم الحديث ، والتفسير ، والفقه وهو ما يسمى بعلم الفروع ، أى فروع الدين الإسلامي ، في مقابل علم الأصول ، وهو أصول الدين ، وهو علم الكلام الذي كان على رأس تلك العلوم التي ظهرت بظهور الدين الإسلامي ونزول القرآن بوصفه كتاب علم وعمل ، أى كتاب دنيا ودين .

وليس جديداً على القراء أن نؤكد هنا على أهمية علم الكلام من حيث كونه الفلسفة الإسلامية الحقيقية من وجهة نظر دينية عقائدية . فإذا كانت نقطة انطلاق الفيلسوف هي العقل في تأمله للوجود ، فإن النظر والتأمل في النص الديني والغوص في فحواه ، هو نقطة انطلاق عقل المتكلم ، أو الباحث في علم التوحيد ، كما يسمى في بعض الأحيان .

ولعلنا نتذكر أن الفرق الإسلامية المتعددة ، ومدارسها التي تفرعت عنها ، ومذاهبها التي تنوعت تبعاً لها ، وإن كانت قد نشأت في أول أمرها نشأة سياسية ، وأن السياسة كانت عاملاً أساسياً في خروجها إلى حيز الوجود ، فإن هذه النشأة السياسية كانت مرتبطة بالدين ، وبالتعاليم الدينية . فإذا كانت الفرق الإسلامية قد تمثلت وظهرت في البيئة الإسلامية حينما انقسمت فيما بينها بشأن مسألة الإمامة ، أو حول موضوع الكلام الإلهي ، أقدم هو أم أحدث ، أو تجاه مشكلة دفن الرسول الكريم بعد وفاته ، أو حتى فيما يتصل بمرضه صلى الله عليه وسلم الذي ذكر فيه أنه طلب من حوله قرطاساً وقلماً ليكتب لهم كتاباً ، أي دستوراً ، لا يضلوا من بعده ، نقول إذا كانت هذه المشاكل ، وكثير غيرها ، قد أوجدت جواً ملائماً لظهور الخلافات بين المسلمين ، فإن هذه المشاكل مرتبطة بالدين ارتباطاً وثيقاً ، وما كان لها أن توجد لولا وجود الدين الإسلامي . والمجال لا يتسع للحديث كما ينبغي في كل منها ، بحسب طبيعة كل مسألة ، فربما احتاجت كل مسألة منها إلى بحث مستقل بذاته .

والكتاب الذي تقدمه اليوم اقراء الفكر الإسلامي ، كتاب ينسب إلى فرقة المعتزلة ، تلك الفرقة التي كانت لها صولات وجولات في تاريخ الفلسفة الدينية عند المسلمين ، بل وفي تاريخ الفكر الفلسفي الإسلامي الحقيقي ، كما نؤثر أن نسميه دائماً . وأكثر من ذلك فلقد امتد تأثير المعتزلة إلى بعض مجالات الفكر الإنساني عند غير المسلمين وغير العرب . ولعل هذا يدعونا إلى أن نقف وقفة عند هذه الفرقة ذات التأثير الفكري الرائع ، لنرى كيف تعرضت ، كغيرها من الفرق ، لعوامل التأييد والتعصيد أحياناً ، ولعوامل الهجوم والتقويض في أحيان أخرى . فالمعتزلة ترجع شأنها بين العلو والانحدار ، فكانت في أوج عزها في أول دولة بني العباس لاسيما في خلافة المأمون والمعتصم والواثق ، فإن هؤلاء استخدموهم ودعوهم إلى

بمجالسهم وأكرمهم وفضلوهم على سائر العلماء . وكان لأحدهم مكان راسخ عندهم وتأثير مستمر عليهم ، وهو أحمد بن أبي داود القاضى . كما كان قاضى القضاء عبد الجبار بن أحمد الهمداني فى أيام صاحب بن عباد ونظام الملك ونفخر الدولة الذى صادر ممتلكاته من بعد موت صاحب بن عباد . والمعتزلة صارت ، فى أيام ابن أبي داود وعبد الجبار ، الفرقة الفائزة ، ولاندى أنهم أخذوا يستعملون على خصومهم ويستولون عليهم حتى بالغوا وغالوا وأطلقوا عن محنة علماء أهل الحديث ما أطلقوا . ولما توفى الواثق ، الذى سعى فى تفضيلهم كل السعى ، واستولى المتوكل على عرشه ، لم ينظر إلى المعتزلة بعين الرضا والعناية ، فعاد خصومهم وخاربوهم من جهة ، وخلقوا عليهم من كل باب ، فصبت على رؤوسهم اللعنتان ، لعنة أهل السنة والحديث ، ولعنة أهل الرفض ، كابن الراوندى ، والرازي الطيب وغيرهما .

والرأى العام فى المعتزلة من أعدائها ، رافضة وأهل سنة ، يقول فيها كل نقص وشر وسوء ، ويرميها بالكفر والزندقه وسوء النية والقصد إلى هدم أركان الإسلام والطمع فى الدين ، وعادة ما كان يفهم معظم الخصوم أقوال المعتزلة على ضوء الشر والخطأ والقصد السيئ ، حتى لا تسكاد تذكر إلا مع التقييع والتفكير ، وذلك لما فى مذهبهم من غلو فى تحكيم العقل فى كل مسائل النقل . والمؤرخ الذى يقف على الحياد يمكنه أن يحكم على نية المعتزلة وقصدها بغير حكم الخصوم ، وبهذا يمكن أن توضع المعتزلة فى مكانة غير المسكانة التى وضعها فيها الباحثون المتعصبون لهذه الفئة أولئك . وهذا الحكم الموضوعى الحياذى لن يتيسر إلا بالنظر نظراً موضوعياً فاحصاً فى عماد فلسفتهم ألا وهى أصولهم الخمسة التى حولها تدور أفكارهم الرئيسية . ويمكننا حينئذ أن نرى أن كل فكرة قالوا بها ، وكل رأى إرثأوه إنما كان عن نية حسنة توفرت لدى المعتزلة ، وهى الدفاع عن الإسلام والزود عنه ضد

خصومه من الباطنية والزنادقة والمجوسية والمزذكية والمانوية والديسانية والبابكية وغير هذه الفرق من الثنوية والملحدين والمنافقين . أما عن تحكيمهم العقل فهو موقف يحسب لهم ولا يحسب عليهم .

أما عن معلوماتنا عن فرقة المعتزلة فقد كانت قليلة وناقصة للغاية منذ سنوات عديدة ، إذ كنا نعتمد في فهمنا لها على بعض الشذرات والمقتطفات التي خلفها لنا مؤرخو الفرق والعقائد ، وهذه المعلومات كانت في الغالب على لسان خصوم المعتزلة وهي من ثم لا تعد مصدراً رئيسياً في فهم المعتزلة الفهم الصحيح الشامل .

وبدأت بعض الكتب التي ألفها رجال المعتزلة أنفسهم تخرج إلى حيز الوجود مثل كتاب (الانتصار) لأبي الحسين الخياط المعتزلي الذي يرد فيه على ابن الراوندي الملحد في هجره على المعتزلة من خلال كتابه (فضيحة المعتزلة) والذي ألفه ابن الراوندي رداً على كتاب الجاحظ (فضيلة المعتزلة) . وكتاب (الانتصار) الذي نشره د. نيرج مع مقدمة رائعة سنة ١٩٣٥ ، وأعاد ألبير نادر طبعه مع ترجمة فرنسية سنة ١٩٥٧ ، نقول إن هذا الكتاب بالرغم من قيمته الفكرية ككتاب في الردود والجدل ودفع الهجوم من زاوية معينة ، إلا أنه لا يعتمد عليه في تبيين وتحديد طريق المعتزلة وأدلتهم الإلهية وأصولهم الخمسة بالتفصيل المنشود .

وهكذا صدر كتاب (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار بتحقيق د. عبد الكريم العثمان ، وكتاب (المجموع في المحيط بالتسكييف) جمع ابن متويه عن القاضي عبد الجبار أيضاً ، تحقيق السيد / عمر عزمي ، وطبعه أيضاً الأب يوسف هوبن بتحقيق على نسخ أخرى للمخطوط ، ومن قبل ومن بعد صدر كتاب ، بل دائرة معارف الفكر الاعتزالي ، المقني في أبواب التوحيد والعدل في حوالى ستة عشر جزءاً ، للقاضي عبد الجبار بتحقيق لجنة من كبار أستاذة الفكر الإسلامى تحت إشراف أستاذ الجليل المرحوم د. طه حسين ، ومراجعة أستاذنا الدكتور

ابراهيم مذكور كما صدر أيضاً كتاب لآبي رشيد النيسابوري، يضاف إلى الكتاب الذي نشره من قبل ام . بيرام سنة ١٩٠٢ من كتاب (المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين) ، وهو كتاب (ديوان الأصول) الذي حققه وقدم له أستاذنا الدكتور محمد عبد الهادي أبي ريده . نقول إنه بصدور هذه الكتب من تراث المعتزلة ، بصرف النظر عن كتب الجاحظ كالحيوان والبخلاء والبيان وغيرها من الكتب التي لا تمثل التراث الفكري بمعناه المحدود ، أمكن لنا تكوين فكرة متكاملة عن فلسفة المعتزلة من كتبهم الرئيسية ، وإلى أي مدى كانوا بحق أحرار الفكر الفلسفي الإسلامي في العصور السابقة ، وأصحاب النزعة العقلية في التفكير العربي الإسلامي منذ قرونه الأولى .

وهكذا أمكن لنا أن نتخلص من أسلوب في البحث كانت تمليه علينا طبيعة المصادر المتوفرة ، من الكتب غير الاعتزالية التي كان لا مندوحة للباحث من اعتبارها مصادر رئيسية للحصول على آراء المعتزلة . مع ملاحظة أن بعض الباحثين ربما ظلم المعتزلة حين تناول آراءهم من خصومهم ، خصوصاً إذا لم يكن حذراً في النظر في حكم هؤلاء الخصوم ، فلقد كانت كتب المقالات والفرق ، سننية وأشعرية ، هي المصادر السائدة الغالبة . فمثلاً كان كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري هو خير معين لهذه الآراء ، إذ أن الأشعري في هذا الكتاب عارض أمين دون تدخل في الحكم أو التقييم ، وهو في هذا الكتاب يعد مؤرخاً وليس مفكراً كما بدا لنا في كتبه (الملح) ، (الإبانة عن أصول الديانة) ، (استحسان الخوض في علم الكلام) . وهذا هو الحال بالنسبة للشهرستاني الذي كان مؤرخاً من خلال كتابته (الملل والنحل) ثم مفكراً وصاحب رأي في كتابيه (نهاية الأقدام) وفي (مصارع الفلاسفة أو المصارعات) الذي لا يزال مخطوطاً . وبطبيعة الحال فإن من يتعرض لكتب الفرق والعقائد والأصول لا ينسى كتب

البغدادى مثل (الفرق بين الفرق) ، (أصول الدين) وكتب الباقلاني مثل (التمهيد)
و (الانصاف) وكتب الجويني مثل (الإرشاد) ، و (الشامل في أصول الدين)
والاسفرائيني في كتابه (التبصير في الدين) والمطلى في كتابه (التنبيه والرد) وابن
حزم في كتب كثيرة منها (الفصل في الملل والنحل) ، (التقریب لحد المنطق)
والفخر الرازي في كتبه العديدة (محصل أفسكار المتقدمين) ، المباحث الشرقية ،
(الاربعين في أصول الدين) وكتب ابن القيم وابن الجوزي وابن تيمية والايحي
والبيضاوي وغير هؤلاء كثير مما يؤكد أن تراث المعتزلة الاصيل لم يكن تحت
أيدي الباحثين ، إلى أن أمكن لبعثة الدين إكتشاف ما يربو على ١٦٠٠ مخطوط
للمعتزلة خاصة القاضي عبد الجبار وتلامذته المباشرين وغيرهم من الشيعة الزيدية
ولعل الأيام تحمل لنا مفاجآت أخرى من هذا التراث الاسلامي العظيم الذي هو
غذاء للأرواح البشرية الحقيقية التي تنشد العلم ، وتطلب المعرفة ، تلك الأرواح
التي تؤمن بأن نشر التراث هو من أوجب الواجبات ، وهو نقطة انطلاق العقل
البشري إلى آفاق أخرى ، فن لا ماضى له فلا حاضر ولا مستقبل له ، إذ أن
الفكر البشري لا يختلف لحظاته عن آتات الزمان ، إذ أن لكل منهما ماض
وحاضر ومستقبل .

والكتاب الذي نقدم له هنا سار في ركب الفلسفة الدينية الإسلامية ، وعبر
عنها تعبيراً صادقاً ، وتوسع فيها فأضاف إليها ، ويعد بحق من أهم الأعمال الرئيسية
لفلسفة المعتزلة ، أو لمدرسة القاضي عبد الجبار ، إذ أنه من الجدير بالذكر هنا
أن ثمة شبيهاً كبيراً بين مصنفات القاضي وتلاميذه ، من حيث طريقة العرض
والتعريفات وجوهر الأدلة ، وكثير من التعبيرات التي صارت علامة أو أساساً
لوجهة النظر وطريقة العرض والبحث . ومن هذا ما لاحظناه من شبه كبير بين
كتابنا هذا وبين كتاب (المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين) ، حتى

أنا لا نغالي إذا قلنا أننا أصلحنا عبارة من كتابنا هذا بالرجوع إلى كتاب المسائل وكانت الكلمات متطابقة تماما ، وهذا يؤكد ما أردنا بيانه من أن مدرسة القاضي عبد الجبار وتلاميذه ، بل وهذه الفترة من القرن الخامس الهجري بالذات ، كانت تثير موضوعات ومسائل متشابهة إن لم تكن واحدة بعينها ، وعلى كل حال فإن كتب المعتزلة كانت مرتبطة ببعضها ومتراصة فيما بينها .

أهمية هذا الكتاب :

وفي الواقع إننا لم نؤكد ننظر في عنوان المخطوط ، ثم في مضمونه من بعد ، بصرف النظر عن مكانة صاحبه ، حتى أمكن لنا أن ندين قيمته وأهميته من حيث المحتوى والموضوع والمشاكل التي يثيرها ، لاسيما وقد وجدناه يحتوى على أصول وآراء لكثير من مشايخ ومشاهير المعتزلة وغيرهم من أصحاب الفرق الأخرى ، بل وآراء لكثير من المفكرين غير العرب وغير المسلمين ، ولاحظنا أنه فيما يتصل بمناقشة المسائل الدقيقة المرتبطة بمقدمات الأدلة ، وإثبات الآراء عند المعتزلة يطنب بعض الشيء في الأخذ والرد والافتراض والاعتراض وهكذا من أسلوب الجدل الذي كان يقسم به علم الكلام الإسلامي ، خاصة عند المعتزلة .

وكتاب هذا شأنه رأينا أنه جدير بالفحص والتدقيق والتحقيق ، فضلا عن أنه غير معقول أن تظل المكتبة العربية مفتقرة إلى مثل هذا النوع من كتب التراث الفكرى الإسلامى .

ولقد وردت في كتابنا أسماء كثيرة لعدد من شيوخ الاعتزال ورؤوسه ، مثل : أبو الهذيل العلاف ، النظام ، ابن الراوندى ، الكعبي ، الجاحظ ، الجبائيان أبو علي بن خلاد ، أبو عبدالله الحسين بن علي البصري ، الذي صار استاذ قاضى القضاة ، وأبو اسحق بن عياش تلميذ أبي هاشم الجبائي وابن خلاد وأستاذ قاضى القضاة أيضا ، وقاضى القضاة ، وأبو اسحق النصيبيني المعاصر له ، وأبو رشيد

سعيد النيسابورى تلميذ القاضى إلى جانب صاحبنا ابن متويه . ولا ننسى أن الكتاب أشار إلى آراء كثير من المفكرين غير المعتزلة إذ كان يحتوى على مقارنات طريقة بين آراء كثير من السابقين عليه والمماصرين له ، فذكر الرازى الطيب ، وذكر الاشاعرة والكرامية والكلابية والمجسمة والخوارج وبعض أهل السنة ، كما ذكر الطبيعيين الأوائل ، وذكر أرسطو وإقليدس وغير هؤلاء كثير أيضا .

وكتاب هذا محتواه وجدنا أنه حقيق بالنشر والتعريف ، إذ أنه يضع القارىء أمام صورة حية و نابضة لما كانت عليه الفلسفة الدينية آنذاك ، وكيف كان المتكلمون يتناولون المشاكل الفلسفية ، وما هى طرق تفكيرهم وماهج بحشهم التى كانوا يعتمدون عليها .

موضوع الكتاب وتسميته :

إذا نظرنا فى النسخ المخطوطة التى حققناها لهذا الكتاب ، كما سird وصفها بعد قليل ، وجدنا أنها اختلفت فيما بينها فى تحديد عنوان الكتاب فنسخة تذكر أن العنوان هو (التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض) ونسخة أخرى تذكر أنه (التذكرة فى لطيف الكلام) ونسخة ثالثة ذكرت أن اسم الكتاب هو (التذكرة فى علم الكلام) ولعله من الواضح أن هذه التسميات لا تتعارض فيما بينها إذ أن الجواهر والأعراض هما فكرتان تعبران عن خاص تحت عام ، أو جزء تحت كل هو (لطيف الكلام) وهذا بدوره يعد جزءاً تحت كل هو (علم الكلام) الذى كان يشتمل على موضوعات فى (الكلام الدقيق أو اللطيف) فى مقابل (الكلام الجليل) ومن أمثلة الموضوعات التى تنسب إلى النوع الأول ، مشكلة التولد ، والبحث فى الخلاء ، والزمان والمكان ، والكلام فى الجسم ، والتول فى الجزء الذى لا يتجزأ ، والجواهر والأعراض . الخ . ومن أمثلة الصنف الثانى وهو (جليل الكلام) الصفات الإلهية ، اللطف الإلهى ، الصلاح والإصلاح ، الوعد والوعيد . وغيرها .

وعلى كل حال فإن ما يعنينا هنا هو أن عنوان المخطوط قد ورد على أنه
تذكرة في ... أحكام الجواهر والأعراض ، إذ أنه بالنظر الدقيق في المضمون
نجد أن هذا العنوان هو المطابق حقيقة للمعنون ، وهو تعبير عن الموضوع
المتضمن في الكتاب ، أما إذا ما قبل أحيانا (التذكرة في لطيف الكلام) أو
(التذكرة في علم الكلام) فإن ذلك إطلاق للنوع للعام للمشاكل التي تدخل فيها
مشكلة الجوهر وأعراضه ، أو لموضوع العلم الذي يبحثها . وذلك تماماً كما نقول
مثلا عن البحث في فكرة المكان إنه بحث في فكرة المقولة أو بحث في علم المنطق ،
إذ أن البحث في فكرة المقولة ، أو البحث في مقولة الزمان وفي مقولة المكان ،
أو في أى مقولة أخرى من المقولات التسع ، إنما يعد بحثاً في المنطق ، فأحد
المقولات يحيل إلى فكرة المقولة التي تحيل بدورها إلى المنطق ، كما أن المقولة
كفكرة إنما تتضمن ضرورة الإشارة إلى الأعراض التسعة أو المقولات التسع .

وعلى ذلك فقد آثرنا أن نختار من بين العناوين الثلاثة للمخطوط ، العنوان
الذي هو أقرب إلى طبيعة الموضوعات السائدة في المضمون ، إلا وهو (التذكرة
في أحكام الجواهر والأعراض) . ونظن أن كتابا هذا مضمونه من المسائل
والمشاكل والتفريعات جدير بكل بحث وتحقيق .

حقيقة نسبة الكتاب إلى صاحبه :

بالرغم من أن النسخ الثلاث للمخطوط قد أجمعت على إسناد كتاب التذكرة
إلى ابن متويه ، إلا أننا حاولنا أيضاً البحث عن شواهد أخرى تؤيد هذه النسبة
وتؤكدها ، من ذلك :

(١) ما أورده عبد الله بن المرتضى البغائي ، وهو من مجتهدى القرن الثامن
الهجرى ، في كتابه : (إشار الحق على الخلق) قائلا : « وقد حاول ابن متويه

الجواب عن هذا في تذكرته ، بأن خلق الشيء وإحداثه هو إيجاد ، والله هو الذى جعل له صفة الوجود ، وهذا الجواب غير مختص ، ص ١١٠ إشار الحق على الخلق

(ب) ما أورده أبو رشيد التيسابورى ، وهو زميل لابن متويه فى مدرسة القاضى عبد الجبار ، فى كتابه (ديوان الاصول) قائلا : « وذكر الشيخ أبو محمد فى (التذكرة) فقال : يمكن أن يفرق بين الموضوعين فيقال . »

(ح) ما علق به استاذنا الدكتور أبوريده قائلا ، فى مقدمة نشرته لديوان الاصول : وكتاب التذكرة هذا هو بلا شك الذى ذكره لابن متويه ، أحمد بن المرتضى .

(د) ذكر صاحب كتاب (طبقات المعتزلة ، ط بيروت سنة ١٩٦١) وهو أحمد بن يحيى المرتضى ، أن لأبي محمد الحسن بن متويه كتاباً بعنوان : (التذكرة فى لطيف الكلام) .

هذه الشواهد ، وغيرها كثير ، يمكن أن يؤيد صحة إلتساب كتابنا إلى صاحبنا ابن متويه ، هذا لاذ تجاوزنا عن النظر فى عبارات كثيرة وتفريعات وتقسيمات متعددة ، وأفكار وأدلة متنوعة نجدها فى هذا الكتاب تتقارب وتمشابه مع بعض ما جاء فى (المجموع فى الحيط بالتركيب) وهو كتاب وان نسب إلى القاضى عبد الجبار ، إلا أن هناك من الباحثين من يرجع انتسابه إلى ابن متويه ، خاصة وأن النسخ التى كانت تشير إلى أنه من جمع الحسن بن متويه ، وعملية الجمع هذه تجعل صاحبها مسئولاً مسئولية كبيرة عن عمله ، لما فيها من اختيار للموضوعات ، وأسلوب العرض ، والمنهج المتبع فى مناقشة الآراء ، وتنسيقها وتبويبها ، وكأنها شبه بئى بما يسمى (بالتأليف أو الإعداد) فى

أيامنا هذه . حيث تظهر شخصية المؤلف بين لحظة وأخرى ، بعكس النسخ أو
السكاتب الذي يسجل ما يلقى عليه . ولقد ذكر ابن المرتضى أن لابن متويه
كتاباً بعنوان (المحيط في أصول الدين) ولعله قصد به (المحيط بالتكليف وهذا
قد يؤدي بنا إلى القطع بأن كتاب التذكرة كتاب من تأليف ابن متويه
بلا شك .

مؤلف الكتاب :

اشرنا من قبل لإشارات موجزة ، في مواضع متفرقة ، إلى أن مؤلف كتابنا
هذا هو ابن متويه ، فما هو اسمه وكنيته ؟ وما هي كتبه إذا كان له من كتب أخرى ؟
ومن هو استاذة ؟ ومن هم زملاؤه ؟ ونرجو من القارئ العزيز أن يلتفت لنا العذر
في أن إجابتنا عن هذه الأسئلة ستكون موجزة للغاية نظراً لأن كتب التراجم
والوفيات ، لم تعط ابن متويه حقه تماماً كغيره . إن مؤلف هذا الكتاب هو
الشيخ الإمام أبي محمد الحسن بن أحمد بن متويه علي بن عبد الله بن عطية بن محمد
بن أحمد النجرائي المتوفى سنة ٤٦٩ هـ - ١٠٧٦ م أو سنة ٤٦٨ هـ ، والخلاف
ليس أكبر بين تاريخي وفاته حتى يحتاج إلى بحث وتحقيق .

وهو كما يروى مؤلف طبقات المعتزلة من الطبقة الثانية عشرة من طبقات
المعتزلة ، وهم أصحاب قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد ، ومن أخذ واعته .
وهو من تلاميذ القاضي النابهن ، درس عليه وأخذ كثيراً من آرائه ، ويبدو
متابعاً للقاضي أكثر من تلاميذه الآخرين .

ويذكر بعض الباحثين أنه قد حفظ لنا كتاب (المجموع في المحيط بالتكليف)
إذ سجل ما كان يقوله القاضي عبد الجبار وجمعه على طريقة الإقدمين في أماليهم
ودروسهم .

أما استاذنا الدكتور محمد أبو ريده فهو أميل إلى جعل كتاب (المجموع في المحيط بالتكليف) كتاباً من تأليف ابن متويه ، حيث يقول في تصديره لنشرة (ديوان الأصول) للنيسابورى : « وقد قارنا بين كتابنا وبين كل ما أمكن النظر فيه من كتب المعتزلة المحبوسة خصوصاً مصنفات تلاميذ قاضى القضاء ، ومن بعدهم ، مثل كتاب (المجموع في المحيط بالتكليف) لآبى محمد الحسن بن متويه . » (راجع مقدمة ديوان الأصول ص ٨ ، ٩٥ ، ٤٥ ، ٥٨٩ وما بعدها ، لتجد ترديدات كثيرة تؤكد نسبة كتاب المجموع في المحيط لابن متويه ، وهذا يتفق مع ما قاله ابن المرتضى من أن لابن متويه كتابين هما : (التذكرة في لطيف الكلام ، المحيط في أصول الدين) .

كيف أمكن الحصول على الكتاب ؟ -

أشرفاً في موضع سابق إلى ما كان يعانيه المعتزلة من اضطهاد في فترة من الفترات ، فكيف أمكن الاحتفاظ بهذا الكتاب وبأمثاله من كتب تراث المعتزلة .

إن هذا الكتاب من تركة المعتزلة وإرثهم ، وليس جديداً هنا أن نقول إن هذا الصنف من الكتب العربية كان نادر الوجود في هذا العصر ، ذلك بسبب ما نزل بكتب المعتزلة عامة من الأحراق والتدمير والاتلاف ، وما صب على رؤوس الاعتزال ومشايخه من التقييح والتكفير والتسكيل .

ومما يجب أن نشير إليه هنا هو الطرق التي أمكن بها الحفاظ على تراث المعتزلة ، ولعل أهم هذه الطرق كان الشيعة الزيدية حيث أنهم اعتنوا عناية فائقة بحفظ تراث المعتزلة ، بسبب ما يوجد من صلة وثيقة بين المذهبين وقد يكون عنوان كتابنا (التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض) لا يشير مباشرة إلى كونه من كتب التوحيد التي خيل للبعض أنها تتناول على الذات الإلهية ،

فكان عنوان التذكرة حامياً وحارساً للكتاب بحيث أبعد أيدي العابثين عنه ،
وأمكن الاحتفاظ به ، مما جعل بعض العلماء يدخره رغبة في الانتفاع بما فيه
من مسائل وموضوعات ليست على صلة مباشرة بعلم أصول الدين . وهذا يدل
على ضيق أفق من قاموا بالكيد للمعتزلة وبالتشكيل بهم إذ أنهم كانوا يحكمون
على الكتاب بالإعدام ، بالاحراق أو الاغراق ، من مجرد النظر في اسمه فقط
دون الوقوف على المضمون الحقيقي للمعنون . وكانت هذه السطحية في الحكم
ذات فائدة جلييلة على هذه الأنواع من الكتب الاعتزالية ، وبعض كتب الفلسفة
الرشدية وغيرهما ، فرب ضارة نافعة حقاً .

ولقد عثرت بعثة المين برئاسة المرحوم الاستاذ / فؤاد السيد رئيس قسم
المخطوطات بدارالكتب المصرية سابقاً ، والاستاذ / خليل نامى بأمانة المخطوطات
بجامعة الدول العربية ، على هذا المخطوط ، وغيره كثير .

النسخ موضوع التحقيق :

ذكرنا أن بعثة المين قد عثرت على كتابنا هذا مخطوطاً من ثلاث نسخ ،
مكتوبة في سنوات مختلفة ، سند كرها عند وصف النسخ ، ووجدنا أن هذا
الكتاب يقع في جزئين ، وتوجد من هذا الكتاب نسخة خطية في مكتبة برلين .
كما ذكر يروكلين أن ثمة نسخة أخرى في الامبروزيانا بميلانو تحت رقم 581.
C. 104 , Rso Viii . ويعنوان رسالة في لطيف الكلام . أما عن المكتبة
التيمورية فلا يوجد بها إلا الجزء الأول من التذكرة وناقص من أوله الكثير ،
كما أن النسخة من الرداة بحيث اضطررنا إلى تركها تماماً والاعتماد على نسخ
المين الثلاث .

ولقد وجدنا أن الثلاث نسخ التي جاءت من المين كلها كاملة ، فيما يتصل

(الجواهر — ٢)

بالجزء الأول وهو موضوع كتابنا هذا ، أما فيما يتصل الجزء الثاني وهو عن
(الحياة) فلا يوجد إلا في نسخة واحدة من هذه الثلاث ، ونحن نعدّه الآن للطبع
مع محاولة دائبة للحصول على صورة لمخطوط الأميروزيانا لمعرفة ما إذا كان
متضمناً للجزء الثاني أم مقتصراً على الجزء الأول فقط .

وهكذا فلقد اعتمدنا في تحقيق الجزء الأول هذا على ثلاثة مخطوطات رئيسية
مستقلة هي :

١ - أما عن المخطوطة الأولى والتي رمزنا إليها بالحرف (أ) فقد كتب
عليها ما يلي :

المكتبة المتوكلية اليمنية بالجامع الكبير بصنعاء . ب : ٢٧٨٠١ . رقم
التصوير : ٨٢

رقم المخطوط بدار الكتب : ٢٠٧ . العلم . الكلام
اسم الكتاب وموضوعه : التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض .
الجزء الأول .

أوله بعد الديباجة : وهذه تذكرة تشتمل على بيان أحكام المعلومات ،
(قبلها الموجودات ومشطوب عليها) ، وأوصافها وتجمع إلى الإيجاز في القول
استقصاء في الأدلة والأسئلة وبياننا للأصول والفروع ، .

المؤلف : أبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه .

تاريخ المخطوط : ٦٠٥ هـ

عدد الأوراق : ٢٠٧ لوحة . المقياس : ٢٥ × ١٦ سم

كتبت هذه النسخة برسم خزانة الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة أحد
أئمة اليمن الزيدية المتوفى سنة ٦١٤ هـ .